

2-4 تطور التمدين : تمدين سريع :

على غرار الدول النامية، يعرف المغرب حركة تمدين سريعة ساهمت فيها ظاهرة النزوح الريفي بشكل ملحوظ. لقد انتقلت حصة الساكنة الحضرية من مجموع السكان من 7 إلى 8 % عند بداية القرن العشرين إلى 29,3 % سنة 1960 ثم إلى 51,4 % سنة 1994، و 55,2 سنة 2000 ووصلت إلى 60 % من سكان المغرب سنة 2014.

مبيان : تطور نسبة التمدين ما بين 1960 و 2014



وبالأعداد المطلقة، تضاعفت الساكنة الحضرية من 3,38 مليون نسمة سنة 1960 إلى 20,43 مليون نسمة سنة 2014. ومن المرتقب أن تصل ساكنة المدن إلى 27 مليون نسمة في أفق سنة 2025 بمعدل تمدين يصل إلى 70 % من مجموع السكان. فالإلى جانب الزيادة الطبيعية، ساهمت الهجرة القروية بشكل مهم في تزايد الساكنة الحضرية إضافة إلى توسع المدارات الحضرية وظهور مراكز حضرية جديدة من خلال إرتقاء بعض المراكز القروية إلى مراكز حضرية.

بموازاة ذلك، يلاحظ انتشار ظاهرة التمدين في مجموع التراب الوطني، فإذا كان معدل التمدين مازال يتسم بتباين قوي بين مختلف الجهات، فإن الفارق بين هذه الأخيرة بدأ يعرف تقلصا نظرا للتزايد الأسرع للساكنة الحضرية الذي تشهده على العموم الجهات الأقل تمدينا. وفي مجال السكن، تعرف المدن الرئيسية أزمة حادة. وفي القرى تنخفض نسبة تجهيز المساكن خاصة بالماء الصالح للشرب والكهرباء. كما رافق أزمة السكن ظهور و انتشار أحياء الصفيح التي ينعقد فيها الحد الأدنى من الشروط الصحية

للسكن الملائم، هذه الأحياء التي كانت توجد في الماضي على أطراف المدن، أصبحت حاليا تتمركز وسط المدن نتيجة التوسع الحضري.

ويتكون الجهاز الحضري في المغرب من حوالي 300 تجمع و مركز له طابع حضري، وبالرغم من بعض التعديلات التي شهدتها المدن المتوسطة في العقود الأخيرة، فإن المدن التي تزيد فيها الساكنة عن 100.000 نسمة لازالت تضم 70 % من مجموع السكان الحضريين .وفي المقابل، فإن المراكز التي تحتوي على أقل من 20.000 نسمة تمثل ثلاثة أرباع عدد المدن، تضم حوالي 11 % من مجموع الساكنة الحضرية . ويأتي على رأس هذا الجهاز الحضري تجمعان حضريان (ميتروبولان) كبيران هما الدار البيضاء والرباط - سلا . أما العاصمتين التقليديتين للبلاد فاس ومراكش، اللتان أصبحتا من المدن المليونية، فلم تعد لهما سوى وظيفة ميتروبولية جهوية إلى جانب طنجة في الشمال وأكاديرفي الجنوب ومكناس في الوسط و وجدة في الشرق .

6 - مشاكل النمو الديموغرافي:

يؤدي النمو الديموغرافي السريع إلى تفاقم حاجات سكان المغرب في مجالات التربية والتعليم والتشغيل والصحة .ففي مجال التربية والتعليم، فإن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة في صفوف السكان، ولدى النساء بصفة خاصة. كما أن التمدن لا يشمل جميع الأطفال في سن الدراسة، لاسيما في الوسط القروي .وفي مجال التشغيل، يؤدي ضعف الاستثمارات إلى قلة فرص الشغل، ومن هناك، إلى تعرض فئة هامة من السكان النشيطين للبطالة . ويزداد هذا الوضع حدة كل سنة حيث تصل أعداد كبيرة من السكان إلى سن العمل، مما يؤدي إلى تزايد التفاوت بين طلبات وعروض الشغل .

ويؤدي النمو الديموغرافي السريع إلى ازدياد حدة بعض المشاكل التي يواجهها المغرب .فقطاع الصحة مثلا يعاني من نقص في الأطر و قلة التجهيزات الصحية وتفاوت توزيعها الجهوي..وحسب احصائيات، فإن عدد السكان للطبيب الواحد مايزال جد مرتفع وهو مؤشر يدل على ان المغرب مازال في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير مستوى صحي يليق بكرامة الإنسان المغربي حيثما وجد في التراب الوطني، وليس فقط في محور المدن الساحلية الممتدة من الدار البيضاء إلى طنجة التي يتمركز فيها نصف أطباء المغرب .

أما في مجال التعليم، فإن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة (51 % بالنسبة للرجال و 78 % بالنسبة للنساء) . كما أن التمدن لا يشمل جميع الأطفال في سن الدراسة سيما في الوسط القروي .وانطلاقا من الدخول المدرسي 2018 - 2019، اتخذت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

عدة تدابير و اجراءات تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية . وتسعى الوزارة من خلال برنامج عمله إلى تحقيق هدفين كبيرين :أولا : دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتشجيع النجاح الدراسي،ثانيا : النهوض بتشغيل الشباب . كما وضعت الوزارة عدة برامج ذات طابع اجتماعي :برنامج " تيسير " للدعم المالي .